

دور العسكر في النظام السياسي الباكستاني بين 2001 و2008

دراسة من إعداد الباحثة: إسراء محمود السيد مرسي

**خاص مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط
بيروت – لبنان**

حقوق النشر محفوظة - 2017

مقدمة:

تتسم العلاقات المدنية والعسكرية الباكستانية بالتلاحم السلبي؛ حيث تسيطر القوة العسكرية دوماً على مجريات الأمور في البلاد، لتأسس لهيمنة عسكرية، ترسم سياسات البلاد وتتحكم في مصيرها. وتعتبر الانقلابات العسكرية أحد سمات (الحالة) الباكستانية؛ التي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي في البلاد.

أهمية الدراسة:

- أولاً الأهمية النظرية: تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تمثل إثراءً للتراكم المعرفي عن الشأن السياسي الباكستاني؛ نظراً لندرة الدراسات المصرية التي تناولت دور العسكريين في النظام السياسي الباكستاني.
- ثانياً الأهمية العملية: إن السعي لتسليط الضوء على الدور الذي يلعبه العسكريون في النظام السياسي الباكستاني، يهيئ للباحثين حصيلة معرفية تمكّنهم من التعامل الواعي مع ما قد ينجم من مشكلات عن الحكم العسكري، والعمل على تجنب انعكاساتها السلبية.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيس، وهو: " إلى أي مدى أثّر صعود العسكريين للحكم على الحياة السياسية في باكستان " ، ويتفرع من هذا التساؤل عدد من التساؤلات، أهمها:

- 1- ما هو دور العسكريين في الاستقرار السياسي في باكستان؟.
- 2- كيف أثر الحكم العسكري على عملية التحول الديمقراطي في باكستان؟.
- 3- ما هو دور الرؤساء العسكريين في صنع القرار السياسي الباكستاني؟.

اقترب الدراسة:

في ضوء ما يتناسب مع هذه الدراسة، فإنه يتراءى للباحث استخدام اقترب تحليل النظم لـ "دافيد إيستون"، والذي قدم فيه إطاراً لتحليل النظام السياسي يرى فيه دائرة متكاملة تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات⁽¹⁾. ويمكن توظيفه في الدراسة على النحو التالي:

- المدخلات: وتتمثل في الانقلابات العسكرية التي طرأت على النظام السياسي الباكستاني.
- المخرجات: وتتمثل في هيمنة العسكريين على الحكم في باكستان.
- التغذية العكسية: وتتمثل في عدم الاستقرار السياسي في باكستان.

تقسيم الدراسة:

(1) عبد الغفار رشاد القصبي، "مناهج البحث في علم السياسة"، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007)، ص153.

يترأى للباحث تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور لتتناسب مع التساؤلات الفرعية السابقة، في محاولة للإجابة عن التساؤل الرئيس للمشكلة البحثية، وهذه المحاور هي:

- المحور الأول: دور العسكريين في الاستقرار السياسي في باكستان.
- المحور الثاني: أثر الحكم العسكري على عملية التحول الديمقراطي في باكستان.
- المحور الثالث: إدارة الرؤساء العسكريين للحكم في باكستان "بروز مشرف نموذجاً".
- الخاتمة: " تقييم تجربة الحكم العسكري في باكستان".

المحور الأول

دور العسكريين في الاستقرار السياسي في باكستان

قضت باكستان الجزء الأكبر من تاريخها السياسي تحت وطأة الحكم العسكري، وذلك بسبب ضعف قدرة المدنيين - في معظم الأحوال - علي تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية في الدولة؛ مما مكن العسكريين من السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد، وفيما يلي سوف نتناول بالعرض:

- أولاً: طبيعة العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على الاستقرار السياسي في باكستان.

- ثانياً: مظاهر عدم الاستقرار السياسي في باكستان في ظل الحكم العسكري.

أولاً: طبيعة العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على الاستقرار السياسي في باكستان.

اتسمت العلاقات المدنية العسكرية منذ قيام دولة باكستان (1947م) بالصراعات⁽¹⁾. فقد حُكمت باكستان - في بداية قيامها - من قبل المدنيين، حيث تولى الحكم مؤسس الدولة: محمد علي جناح (عام 1947م)، وظل في الحكم إلى أن توفي بعد عام من توليه، وتعاقب على الحكم عدد من الرؤساء المدنيين إلى أن قام الجنرال: أيوب خان بانقلاب عسكري أطاح بالحكم المدني القائم، وتولى حكم البلاد (عام 1958م).⁽²⁾ وقد حدثت في عهده حرب على الأراضي الكشميرية (عام 1967م) بين باكستان، والهند⁽³⁾، والتي انتهت بتوقيع هدنة بينهما، مما دفعه إلى تقديم استقالته (عام 1969م)، وسلم الحكم إلى الجنرال: آغا محمد يحيى، الذي أدت سياساته الخاطئة في إدارة البلاد إلى قيام حرب مع الهند، والتي انتهت بانفصال باكستان الشرقية⁽⁴⁾

(1) إيزابيل كوردونير، ترجمة: عبدالله جمعة الحاج، "النظام العسكري والسياسي في باكستان"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 37 (2001)، ص 15.

(2) أحمد محمد طنش الشويلي، علاء عباس نعمة الصافي، "الإنقلاب العسكري في باكستان عام 1958 وتولي محمد أيوب خان السلطة"، مجلة الباحث، المجلد 13، العدد 6 (2014)، ص 66.

(3) فلة عربي عودة، " قضية كشمير بين المواقف الإقليمية والتأثيرات الدولية " ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، عام 2011)، ص 11.

(4) خولة طالب لفته، " دور الهند في انفصال باكستان الشرقية عام 1971 وموقف الاتحاد السوفيتي منه"، مجلة دراسات تاريخية، العدد 19 (2015)، ص 230.

"بنغلاديش حالياً" ⁽⁵⁾، مما أجبره على تقديم استقالته، ⁽⁶⁾ لتتحول بعد ذلك باكستان إلى الحكم المدني من جديد، حيث تولى الحكم: ذو الفقار علي بوتو بعد فوزه بالأغلبية في الانتخابات الرئاسية (عام 1970م)، ولكن الحكم المدني لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما انقلب عليه الجنرال: محمد ضياء الحق وأعدمه (عام 1977م)، وقد شهدت فترة حكم الجنرال ضياء الحق تأييداً غريباً مكنه من إحكام سيطرته على البلاد، إلى أن انتهى الحكم العسكري مرة أخرى بمقتل ضياء الحق في تفجير طائرته (عام 1988م)، وتعاقب بعد ذلك على الحكم العديد من الرؤساء، إلى أن أطاح برويز مشرف برئيس الوزراء المنتخب نواز شريف عن طريق انقلاب عسكري (عام 1999م)، وظل يحكم البلاد حتى (عام 2008م)، وقد شهدت البلاد خلال فترة حكمه حالة من الفساد والتوترات السياسية، مما استدعى تقديم استقالته ⁽⁷⁾، وتلاه في الحكم الرئيس: آصف علي زارداري، وكان أول رئيس مدني يكمل مدته الرئاسية في باكستان (2008م: 2013م)، وخلفه الرئيس المدني ممنون حسين وهو الرئيس الحالي للبلاد، وقد ساهمت هذه البيئة - المليئة بالصراعات بين المدنيين والعسكريين - في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي في البلاد. ⁽⁶⁾

ثانياً: مظاهر عدم الاستقرار السياسي في باكستان في ظل الحكم العسكري.

أدت الصراعات السائدة بين المدنيين والعسكريين في باكستان، وهيمنة العسكريين على الحكم، إلى سيادة حالة من عدم الاستقرار التي انعكست على كافة الأصعدة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والذي يمكننا توضيح مظاهره في ما يلي:

• مظاهر عدم الاستقرار على الصعيد السياسي:

- سيادة حالة من عدم الالتزام بالقوانين والقواعد الدستورية - سواء من قبل الحاكم أو المحكومين - مما أدى إلى تنامي ما يطلق عليه "ظاهرة العنف السياسي"، والتي ظهرت في محاولات الاغتيالات المستمرة، وتزايد العمليات الانتحارية من قبل الجماعات الجهادية والتكفيرية، بالإضافة إلى الانقلابات العسكرية، وإعلان الأحكام العرفية في بعض الأحيان. ⁽¹⁾
- شعور النظم العسكرية بالقلق من الأصوات المعارضة، والسعي إلى قمعها، بل - في بعض الأحيان - تحظر الأحزاب السياسية.

(5) بنغلاديش: دولة تقع في جنوب شرق آسيا، وقد كانت تمثل المنطقة الشرقية لدولة باكستان، ولكنها انفصلت عنها بعد حرب الاستقلال، وقامت دولة بنغلاديش.

(6) _____، "باكستان تاريخ حافل بالانقلابات وسيطرة الجيش على الحكومات"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10857، (2008/8/19).

(7) شفيق شقير، "تاريخ حكم العسكر والمدنيين"، الجزيرة نت، 2007/8/17، (مأخوذ بتاريخ 2016/4/16)، متاح على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2007/8/17>

(6) أماني خضير، "النظام الانتخابي والتحول الديمقراطي في باكستان"، مجلة جيل الدراسات والعلاقات الدولية، العدد الثاني (مايو 2015)، ص 65.

(1) هيفاء أحمد محمد، "موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 42 (2009)، ص 46، 45.

- ضعف المؤسسات السياسية القائمة في البلاد، مما مكن المؤسسة العسكرية من فرض هيمنتها على مقاليد الحكم، إما بشكل مباشر عن طريق الانقلابات العسكرية، أو غير مباشر عن طريق التدخل في إدارة شئون البلاد في ظل الحكم المدني.⁽²⁾

• مظاهر عدم الاستقرار على الصعيد الاقتصادي:

- عدم التمكن من رسم سياسات تنموية حقيقية؛ بسبب اعتماد الحكومات المتعاقبة على سياسات اقتصادية مبنية على مساعدات أجنبية وقروض اقتصادية.⁽³⁾
- انتشار الفساد، وتراكم المشاكل الناجمة عن سوء الإدارة؛ أدّى إلى ارتفاع معدلات التضخم، وزيادة معدلات البطالة؛ مما دفع بالبلاد إلى أتون أزمات اقتصادية عارمة.⁽⁴⁾
- عدم العدالة في توزيع الدخل، مما أدى إلى تعميق الفجوة والإنقسامات بين أبناء المجتمع الباكستاني، إذ تتركز الثروة في أيدي فئة قليلة، بينما يعاني 65% من السكان من الفقر.⁽⁵⁾

• مظاهر عدم الاستقرار على الصعيد الاجتماعي:

عدم قدرة المؤسسة العسكرية على خلق هوية قومية موحدة تستوعب الأعراق المختلفة، إذ أصبحت هذه المؤسسة حكرًا على نخبة محددة (النخبة الأرستقراطية في إقليم البنجاب)، دون تمثيل عموم الباكستانيين.⁽⁶⁾

المحور الثاني

أثر الحكم العسكري على عملية التحول الديمقراطي في باكستان

أدت الانقلابات العسكرية التي شهدتها باكستان منذ قيامها (1947م) - فضلاً عن الشد والجذب المستمرين بين المدنيين والعسكريين، وسيطرة العسكريين على حكم البلاد- إلى عرقلة عملية التحول الديمقراطي في البلاد، وفيما يلي سوف نتناول بالعرض:

(2) آية عبد العزيز، "العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على عدم الاستقرار السياسي في باكستان"، المركز الديمقراطي العربي، (مأخوذ بتاريخ 2016/4/11)، متاح على الرابط التالي:

<http://democraticac.de/?p=1679>

(3) ستار جبار علاي، "باكستان: دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية"، ط1 (دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012م)، ص228.

(4) آية عبد العزيز، مرجع سابق.

(5) محمد سعد أبو عامود، "أزمة النظام السياسي في باكستان"، مجلة الديمقراطية، العدد 29 (2012/4)، (نسخة إلكترونية)

(6) ستار جبار علاي، مرجع سابق، ص250.

- أولاً: القيود التي فرضها الحكم العسكري على مسيرة التحول الديمقراطي في باكستان.
- ثانياً: عوامل عرقلة عملية التحول الديمقراطي في باكستان.

أولاً: القيود التي فرضها الحكم العسكري على مسيرة التحول الديمقراطي في باكستان.

شهدت باكستان خلال مراحل حكمها العسكري العديد من العقبات التي وضعها الحكام العسكريين - و التي ساعدت على عرقلة عملية التحول الديمقراطي - في سبيل ضمان إحكام سيطرتهم على البلاد.⁽¹⁾ فمنذ أن جاء الانقلاب العسكري الأول (1958م)، بقيادة: الجنرال أيوب خان - الذي انقلب على الحكم المدني القائم - بدأت أولى خطوات الانقضاء على عملية التحول الديمقراطي⁽²⁾، بإعلان الأحكام العرفية في البلاد، وقد كان مبرر تدخل الجيش - في ذلك الوقت - هو حماية البلاد من المخاطر التي تحيط بها، كي لا تتفكك الدولة وتتهار. ثم جاء دستور (1962م) الذي أعطى للرئيس سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة؛ حيث كفل له: الحق في إعلان حالة الطوارئ، وحل الجمعية الوطنية، بالإضافة إلى اختيار الوزراء من خارجها، وجعل رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للدفاع⁽³⁾. وقد تلا أيوب خان في الحكم الجنرال: أغا محمد يحيى، الذي ألغى الدستور، وأعلن الأحكام العسكرية، ونصب نفسه رئيساً للبلاد.

وفي عام (1970م) عاد الحكم المدني مرة أخرى للبلاد بقيادة: ذو الفقار علي بوتو، الذي أراد أن يؤسس لمرحلة جديدة تتسم بالديمقراطية، فبدأ بالتشاور مع القوى السياسية في المجتمع لكتابة دستور توافقي جديد (1973م)، وقد جاء هذا الدستور معبراً عن إرادة الشعب، وعمل على الحد من صلاحيات المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وجعلها مؤسسة خاضعة لسلطة الحكومة الفيدرالية في البلاد، ومما نص عليه هذا الدستور أن: "مهمة الجيش هي حماية الدولة من الاعتداءات الخارجية، أو تهديدات الحرب، والعمل وفقاً للشروط المنصوص عليها في القانون، ومساندة السلطة المدنية إذا طلب منه ذلك"⁽⁴⁾، كما نص على أداء أفراد القوات المسلحة القسم بعدم الاشتراك في أي نشاط سياسي. ولكن نتيجة لضعف الحكومة المدنية القائمة، وعدم قدرتها على إدارة الاضطرابات التي اجتاحت البلاد، فقد انتهز الجنرال: محمد ضياء الحق، الفرصة وأمسك بزمام الأمور، وانقلب على الحكومة المدنية وسيطر على الحكم، وقام بتعطيل الدستور، وإعلان الأحكام العرفية من جديد.⁽⁵⁾

(1) - Christine Fair, "The Pakistan army is here to stay: Prospects for civilian governance" *International Affairs*. (Vol. 3, 2011) p. 571-588 83, No.

(2) أماني خضير، مرجع سابق، ص65.

(3) - Khalid. Sayeed, "Pakistan's Constitutional Autocracy", *Pacific Affairs*, (Vol. 36, No. 4, Winter, 1963-

1964), p.374

(4) دستور جمهورية باكستان الإسلامية، عام1973، المادة 245.

(5) ستار جبار علاي، مرجع سابق، ص63، 62.

وقد كانت فترة حكم ضياء الحق بداية لتقنين تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، إذ كرس جهوده لإصدار مجموعة من القرارات التي ساعدت على ذلك، حيث أعطى للجيش أحقية قيادة الحكومة في حالة حدوث ظروف أمنية طارئة في البلاد⁽¹⁾، وأنشأ مجلس أمن وطني وأعطى له الأحقية في إعطاء توصيات بإعلان حالة الطوارئ⁽²⁾.

واستمر بعد ذلك تداول العسكريين للسلطة عن طريق الانقلابات العسكرية، ونتيجة لسياساتهم التحكُّمية في إدارة البلاد، فقد أصبح حكمهم بمثابة حجر العثرة الذي يعرقل مسيرة التحول نحو الديمقراطية في باكستان.

ثانياً: عوامل عرقلة عملية التحول الديمقراطي في باكستان.

رغم أن الانقلابات العسكرية المتتالية، كانت عاملاً مهماً في عرقلة تحول المجتمع الباكستاني نحو الديمقراطية، إلا أنها لم تكن العامل الأوحد، بل التحمت معها العديد من العوامل؛ التي ساعدتها على إعاقة عملية التحول الديمقراطي، ومن أبرز هذه العوامل:

- انقسام وضعف الأحزاب والنخب السياسية، بالإضافة إلى وجود مؤسسات سياسية هشة، غير قادرة على الدفع بالبلاد نحو الديمقراطية؛ والذي أدى بدوره إلى عدم وجود إجماع وطني قادر على إخراج الجيش من الحياة السياسية، حيث ساد شعور عام بعدم وجود بديل للجيش⁽³⁾.
- وجود تيار إسلامي غير قادر على استيعاب فكرة التعددية، إلى جانب وجود جيش قوي يسعى إلى الحفاظ على تواجه في قلب السلطة، مما أدى إلى نشوب صراع بين الطرفين أثر في النهاية على إقامة ديمقراطية حقيقية في البلاد⁽⁴⁾.
- سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض سيطرتها على باكستان، كأحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها في حربها على الإرهاب في أفغانستان⁽⁵⁾.

(1) محمد سمير الجبور، "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية"، رسالة ماجستير، (غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2014)، ص 117.

(2) دستور جمهورية باكستان الإسلامية، عام 1973م، المادة 232.

(3) عبد الفتاح ماضي، "العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي"، موقع د/عبد الفتاح ماضي، 2014/4/24، (مأخوذ بتاريخ 2016/4/20)، ومتاح على الرابط التالي:

<http://www.abdelfattahmady.net/research/conferences-and-seminars/459-2014-04-24-20-37-37.html>

(4) ستار جبار علاي، مرجع سابق، ص 190.

(5) صبيح بشير عذاب، "العلاقات الباكستانية-الإسرائيلية 2005-2008"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 9 (2009)، ص 138.

المحور الثالث

إدارة الرؤساء العسكريين للحكم في باكستان " برويز مشرف نموذجاً "

تعد مرحلة ما بعد أي انقلاب عسكري من أخطر المراحل التي تمر بها البلاد؛ إذ يسعى من تولى أمر الانقلاب إلى رسم سياسات البلاد، ووضع الاستراتيجيات والأيدلوجيات التي تمكّنه من بسط نفوذه، والإمساك بزمام الأمور.

ولم يبعد الرؤساء العسكريون في باكستان عن هذا النهج؛ إذ سعى كل منهم - بعد انقلابه - بمحاولة احتواء المخرجات السلبية المترتبة على الانقلاب. فنجد أن الجنرال: ضياء الحق قد عمل على التعاون مع الحركات الإسلامية، وإشراكهم في الحكم؛ بغرض تحويل باكستان إلى دولة ذات طابع إسلامي، تحكمها الشريعة، وتقنن لها.

وعلى الجانب الآخر، نجد من سعى منهم إلى كبح جماع الحركات الإسلامية، وتقبيد نفوذهم؛ قاصداً السير في اتجاه دولة علمانية. ونجد من أبرز الجنرالات الساعيين في اتجاه دولة علمانية: أيوب خان، وبرويز مشرف. ومن ثم سوف نلقي الضوء في هذا المحور على ما لعبه الجنرال: برويز مشرف (باعتباره آخر الرؤساء العسكريين الذين تولوا الحكم في باكستان - من 2001 إلى 2008م - والتي شهدت فترة حكمة أحداث مهمة ومتسارعة على الصعيدين: المحلي، والدولي)، وسنتناول ما قام به مشرف من استراتيجيات ساعدته على إدارة الدولة، ثم نستعرض التحديات - على الصعيدين: الداخلي، والخارجي - التي واجهته خلال فترة حكمه للبلاد.

- أولاً: استراتيجيات "برويز مشرف" في إدارة الحكم في باكستان.

- ثانياً: التحديات التي واجهت "برويز مشرف" في حكم باكستان.

أولاً: استراتيجيات "برويز مشرف" في إدارة الحكم في باكستان.

اشتملت فترة حكم مشرف على مجموعة من الاستراتيجيات التي تبناها في إدارة شئون البلاد، وقد تجلت

هذه الاستراتيجيات بوضوح في الصعيدين: السياسي، والاقتصادي، والتي نوضحها فيما يلي:

- استراتيجياته على الصعيد السياسي: وقد اشتملت على مجموعة من الجوانب المهمة، ومنها:

• حرية الرأي والتعبير:

عمد مشرف منذ وصوله لسدة الحكم إلى التضيق على حرية الرأي والتعبير، حيث فرض العديد من القيود على الصحف ووسائل الإعلام، كما عمل على حظر الأنشطة السياسية، واعتقال كل من يخالف هذا الحظر.⁽¹⁾

• الحركات الإسلامية:

سعى مشرف إلى تحجيم دور الجماعات الإسلامية، وخاض الكثير من الصراعات مع زعمائها، كما عمل على طمس الطابع الديني في المجتمع الباكستاني، بأن ألغى المدارس الدينية⁽²⁾، وجرّد المناهج الدراسية من أي صبغة دينية.⁽³⁾

• الحرب على الإرهاب:

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، اتخذ مشرف موقف الداعم والحليف الأول للولايات المتحدة الأمريكية -في الحرب على ما أسمته بـ "الإرهاب"- ، وساعدها في حربها للقضاء على حركة طالبان في أفغانستان، كما سلمها الكثير من متطرفي باكستان.⁽¹⁾

• الأحزاب السياسية:

عمل مشرف على قمع الأحزاب السياسية المعارضة، حتى أنه قد وصل به الأمر في بعض الأحيان إلى تجميد الأحزاب السياسية، وإعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية في البلاد.⁽²⁾

• الفساد:

أنشأ مشرف - منذ توليه الحكم- ما يسمى بـ "ديوان المحاسبة القومي" وأوكل له مهمة محاربة الفساد، والتحري والفحص السريع في القضايا المتعلقة بسوء استخدام السلطة والاختلاس.⁽³⁾

- استراتيجياته على الصعيد الاقتصادي:

فقد اعتمد بشكل جزري على المساعدات الاقتصادية التي تمنحها له الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل مشاركته ودعمه لها في حربها على الإرهاب.⁽⁴⁾

(1) التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية للعام 2001، ص 2 .

(2) نادية فاضل عباس فضلي، "التغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على النظام السياسي في باكستان 1999-2009"، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 3 (2012)، ص 712.

(3) خليل العناني، "ظاهرة المدارس الدينية في باكستان: الأبعاد السياسية والاجتماعية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170 (أكتوبر 2007)، ص 183.

(1) أحمد فارس عبد المنعم، "باكستان: مشرف في مواجهة العاصفة"، مجلة الديمقراطية، العدد 28 (2012)، (نسخة إلكترونية).

(2) أحمد فارس عبد المنعم، "باكستان: تحديات ما بعد مشرف"، مجلة الديمقراطية، العدد 32 (2012)، (نسخة إلكترونية).

(3) ستار جبار علاي، مرجع سابق، ص 226.

(4) المرجع السابق، ص 216.

ثانياً: التحديات التي واجهت " برويز مشرف" في حكم باكستان.

واجهت فترة حكم مشرف العديد من التحديات – الداخلية، والخارجية- التي انعكست على أدائه في إدارة البلاد ، والتي يمكننا تقسيمها على النحو التالي:

- التحديات على المستوى الداخلي:

• المواجهة مع الأحزاب والحركات الإسلامية:

من أبرز التحديات التي واجهت مشرف في بداية انقلابه العسكري (1999م)، كانت مقاومة ورفض الأحزاب والحركات الإسلامية لهذا الانقلاب، حيث دعت - الأحزاب والحركات الإسلامية- إلى تسليم السلطة إلى حكومة انتقالية، ولكنه أعلن أن المؤسسة العسكرية لا تسعى إلى البقاء في السلطة، وأنها سوف تسلم السلطة إلى الشعب،⁽⁵⁾ إلا أنه وبعد فترة من الشد والجذب أعلن نفسه رئيساً للبلاد (2001م)، مما أثار غضب القوى المعارضة، واعتبروا ما فعله مخالفاً للقانون، ولذلك فقد لجأ مشرف إلى استفتاء على رئاسته، والذي فاز فيه بأغلبية الأصوات نتيجة لمقاطعة الأحزاب السياسية المعارضة لهذا الاستفتاء.⁽⁶⁾

• أزمته مع القضاء:

اندلعت أزمة بين مشرف والمؤسسة القضائية، نتيجة لاتهامه لرئيس المحكمة العليا بتجاوز صلاحياته، وطلب منه أن يقدم استقالته ويستعد للتحقيق، إلا أن القاضي رفض ذلك، فقام مشرف بوقفه عن العمل، ومن هنا كانت بداية الأزمة، إذ لاقى رئيس المحكمة مساندة شعبية كبيرة، واستطاع أن يثبت أن جميع التهم المنسوبة إليه ملفقة، وأن السبب الحقيقي وراء ذلك هو اعتراضه على بعض القرارات غير القانونية لنظام برويز مشرف، وعزمه فتح تحقيقات واسعة في هذه القرارات، ونتيجة لذلك فقد حكمت المحكمة العليا بإعادته إلى منصبه، واستمرت هذه الأزمة طوال فترة حكم مشرف.⁽¹⁾

• تأزم الوضع الاقتصادي:

(5) زيد أسامة أحمد الرحمان، "دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية"، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013)، ص 17.

(6) السيد عوض عثمان، "باكستان: تفاقم الأزمة السياسية"، مجلة الديمقراطية، العدد 27 (2012)، (نسخة إلكترونية).

(1) نادية فاضل عباس فضلي، مرجع سابق، ص 714.

نتيجة للعقوبات الدولية التي فرضت على باكستان بعد التجارب النووية (1998)، وما فرضه أيضاً صندوق النقد الدولي من سياسات مالية، فقد تأثر الاقتصاد الباكستاني بشكل سلبي؛ حيث انخفضت قيمة الروبية الباكستانية، ارتفع معدل الدين الخارجي ليصل إلى أكثر من 35,5 مليار دولار.⁽²⁾

- تحديات على المستوى الخارجي:

عندما جاء مشرف إلى الحكم، قوبل مجيئه بمعارضة شديدة من الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وقاطعوا حكومته، الأمر الذي انعكس بالسلب على اقتصاد باكستان، والتي كانت تعاني من أزمات اقتصادية طاحنة في ذلك الوقت، ولذلك فقد قام مشرف بتبني برنامج إصلاحي يشتمل على: العديد من الأهداف التي تعمل على إعادة بناء الدولة والمؤسسات السياسية، والتأكيد على سيادة القانون، وتشجيع الاستثمارات، وقد قوبل هذا البرنامج بترحيب شديد من قبل عموم الشعب الباكستاني،⁽³⁾ إلا أنه في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م خضع لضغوط أمريكية شديدة للتراجع عن ذلك، وإجباره على المشاركة في الحرب الأمريكية على الإرهاب، وتقديم كافة أنواع الدعم المادي والمعنوي لها في أفغانستان، والسماح للقوات الأمريكية باستخدام أراضي باكستان، ومجالها الجوي في عملياتها العسكرية، وقد استجاب مشرف لهذه المطالب، مما أدى إلى تنامي وتيرة الغضب الشعبي ضده.⁽⁴⁾

الخاتمة

يشكل العسكريون والمدنيون في المجتمعات الديمقراطية جماعتين مختلفتين، تتمايز كل منهما على الأخرى بما تقدمه لشعبها من خدمات تتفق مع طبيعتها، وتتماشى مع متطلبات الشعوب، في إطار يحكمه التوازن بين

(2) ستار جبار علاي، مرجع سابق، ص95.

(3) محمد سعد أبو عامود، "الدور السياسي للجيش في باكستان"، مجلة الديمقراطية، العدد 52، (أكتوبر 2013)، (نسخة إلكترونية).

(4) ستار جبار علاي، "التطورات السياسية في باكستان بعد الانتخابات العامة 2008"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 40 (2009)، ص2.

الدورين - المدني، والعسكري- في ظل وجود سيطرة للسلطة المدنية المنتخبة تحقق مبدأ الديمقراطية وتحافظ على مقوماتها.

وبإسقاط هذا المفهوم على الحالة الباكستانية - موضوع الدراسة - نجد أنها قد افتقرت إلى مقومات المفهوم الديمقراطي؛ حيث كان التمكين والغلبة للمؤسسة العسكرية على حساب المؤسسات المدنية، لما تملكه المؤسسة العسكرية من عوامل قوة.

ومن خلال معطيات الدراسة، فقد حاول الباحث تقييم التجربة الباكستانية في ظل وجود حكم عسكري، سعياً للاستفادة من إيجابياتها، وعملاً على معالجة سلبياتها في الدول المماثلة. وفي السبيل إلى ذلك نستطيع أن نوجز أهم إيجابيات وسلبيات الحكم العسكري في باكستان من خلال النقاط التالية:

• أولاً أهم الإيجابيات:

- استطاع العسكريون أن يحافظوا على البلاد من التفكك والانحيار، في ظل وجود أحزاب ونخب سياسية منقسمة ومتناحرة، وتمكنوا من التعامل بحذر مع العرقيات المختلفة، إذ يعتبر ملف العرقيات أحد أخطر العوامل التي قد تدفع بالبلاد إلى أتون الحروب الأهلية، إذا لم تكن هناك قوة قادرة على السيطرة.
- امتلاك المؤسسة العسكرية للعديد من المؤسسات الاقتصادية الكبرى، مكنها من السيطرة على اقتصاد البلاد، والتحكم في توجهه، ولذلك نجد أن فترات الحكم العسكري قد شهدت معدلات من النمو تعتبر مرتفعة بشكل نسبي مقارنة بالمعدلات التي حققتها نظيراتها من الحكومات المدنية.

• ثانياً أهم السلبيات:

- على الرغم من أن المؤسسة العسكرية في باكستان هي أكثر المؤسسات قدرة على حكم البلاد، إلا أن المبدأ العسكري المتمثل في تنفيذ الأوامر دون نقاش، جعلها غير قادرة على استيعاب قيم الديمقراطية، والتي تقوم على إشراك الشعوب في حكم البلاد، ولذلك فقد سعت إلى تقييد الحريات العامة، بما في ذلك حرية الرأي والتعبير، والتضييق على القوى السياسية المعارضة لها، وفي بعض فترات الحكم العسكري أعلنت حالة الطوارئ، وعُلق العمل بالدستور، ومُنِع النشاط الحزبي، مما أعاق تحول البلاد نحو الديمقراطية.
- أدت الانقلابات العسكرية المتتالية في باكستان، إلى اعتماد عامل القوة وليس الكفاءة كعامل أساسي للوصول للحكم.
- عدم قدرة الحكومات العسكرية المتعاقبة على تحقيق تنمية حقيقية في البلاد، نتيجة لاعتمادهم على المساعدات الأجنبية والقروض الاقتصادية في كثير من الأحيان.

- سعي المؤسسة العسكرية لاسترضاء الغرب لنيل تأييدهم ودعمهم، جعل من باكستان دولة تابعة وخاضعة للكثير من طلبات الغرب التي تمس السيادة.

نستنتج مما سبق أن عدم الاستقرار السياسي في البلاد، كان ملازماً لفترات الحكم العسكري، والذي شكل عائقاً نحو التحول الديمقراطي.

فإذا ما أردنا تحكيم قيم الديمقراطية في المجتمعات، فلا بديل من تطبيق معاييرها التي من بديهياتها، قصر دور المؤسسة العسكرية على حماية البلاد، والحفاظ على أمنها القومي، وأن تخضع ميزانيتها رقابياً للسلطة التشريعية المنتخبة، دون التدخل في الحياة السياسية.

قائمة المراجع:

• أولاً: المراجع باللغة العربية.

أ- الوثائق الرسمية:

1- دستور جمهورية باكستان الإسلامية ، عام 1973م.

ب- الرسائل العلمية:

2- زيد أسامة أحمد الرحمانى، "دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية"، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013).

3- فلة عربي عودة، " قضية كشمير بين المواقف الإقليمية والتأثيرات الدولية " ،_مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، عام 2011).

4- محمد سمير الجبور، " الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية"، رسالة ماجستير، (غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2014م).

ت- الكتب:

5- برويز مشرف، "على خط النار: مذكرات الرئيس الباكستاني"، ط1 (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007م).

- 6- حمدي عبد الرحمن حسن، "العسكريون والحكم في أفريقيا: دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية"، ط1 ، سلسلة دراسات إفريقية (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996م).
- 7- ستار جبار علاي، "باكستان: دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية"، ط1 (دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012م).
- 8- سيد أظهر علي، "قراءة في الوضع الأمني في باكستان"، ط1، سلسلة محاضرات الإمارات (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012م).
- 9- عبد الحميد البطريق، محمد مصطفى عطا، "باكستان في ماضيها وحاضرها"، (مصر: دار المعارف).
- 10- عبد الغفار رشاد القصبي، "مناهج البحث في علم السياسة"، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007).
- 11- محمد توفيق، "الغيباء السياسي"، ط4 (القاهرة: دار المصري، 2013).

ث- الدوريات العلمية:

- 12- أحمد فارس عبد المنعم، "باكستان: مشرف في مواجهة العاصفة"، مجلة الديمقراطية، العدد 28 (2012م).
- 13- أحمد فارس عبد المنعم، "باكستان: تحديات ما بعد مشرف"، مجلة الديمقراطية، العدد 32 (2012م).
- 14- أحمد محمد طنش الشويلي، علاء عباس نعمة الصافي، "الإنقلاب العسكري في باكستان عام 1958 وتولي محمد أيوب خان السلطة"، مجلة الباحث، المجلد 13، العدد 6 (2014م).
- 15- السيد عوض عثمان، "باكستان: تفاقم الأزمة السياسية"، مجلة الديمقراطية ، العدد 27 (2012م).
- 16- أماني خضير، "النظام الانتخابي والتحول الديمقراطي في باكستان"، مجلة جيل الدراسات والعلاقات الدولية، العدد الثاني (مايو 2015م).
- 17- بشير عبد الفتاح، "الهند وباكستان صراع متجدد"، مجلة السياسة الدولية، العدد 149 (2002م).
- 18- حسن محمد شافي، "باكستان: الشعب ينحاز للخيار الديمقراطي"، مجلة الديمقراطية، العدد 50 (2013م).

- 19- خليل العناني، "ظاهرة المدارس الدينية في باكستان: الأبعاد السياسية والاجتماعية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170 (أكتوبر 2007م).
- 20- خولة طالب لفتة، "دور الهند في انفصال باكستان الشرقية عام 1971 وموقف الاتحاد السوفيتي منه"، مجلة دراسات تاريخية، العدد 19 (2015م).
- 21- رحيم جودي غياض، "ذو الفقار علي بوتو ونشاطه التنظيمي في حزب الشعب"، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية، العدد 8 (2012م).
- 22- ستار جبار علي، "التطورات السياسية في باكستان بعد الانتخابات العامة 2008"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 40 (2009م).
- 23- شفيق ناظر الغبرا، "المأزق والتناقضات في الحرب على الإرهاب"، مجلة الديمقراطية، العدد 62 (2016م).
- 24- صبيح بشير عذاب، "العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية 2005-2008"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 9 (2009م).
- 25- محمد سعد أبو عامود، "أزمة النظام السياسي في باكستان"، مجلة الديمقراطية، العدد 29 (2012/4م).
- 26- محمد سعد أبو عامود، "الدور السياسي للجيش في باكستان"، مجلة الديمقراطية، العدد 52، (أكتوبر 2013م).
- 27- نادية فاضل عباس فضلي، "المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على النظام السياسي في باكستان 1999-2009"، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 3 (2012م).
- 28- هيفاء أحمد محمد، "موريتانيا بين الإنقلاب العسكري والحكم المدني"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 42 (2009م).

ج- التقارير:

- 29- أحمد موفق زيدان، "إعتصامات باكستان: ثورة أم انقلاب عسكري ناعم"، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، (2 سبتمبر 2014م).
- 30- التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية للعام 2001م.

ح- الدراسات والمقالات:

31- إيزابيل كوردونير، ترجمة: عبدالله جمعة الحاج، "النظام العسكري والسياسي في باكستان"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 37 (2001م).

32- _____ ، "باكستان تاريخ حافل بالانقلابات وسيطرة الجيش على الحكومات"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10857، (2008/8/19).

• ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية.

– Articles:

1- Christine Fair, "The Pakistan army is here to stay: Prospects for civilian governance" *International Affairs*. (Vol. 83, No.3, 2011) p. 571-588.

2- Khalid. Sayeed, "Pakistan's Constitutional Autocracy", *Pacific Affairs*, (Vol. 36, No. 4, Winter, 1963-1964), p.374 .

• ثالثاً: المواقع الإلكترونية

1- آية عبد العزيز، " العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على عدم الاستقرار السياسي في باكستان"، المركز الديمقراطي العربي، (مأخوذ بتاريخ 2016/4/11)، متاح على الرابط التالي:

<http://democraticac.de/?p=1679>

2- زهير الخويلدي، "استحالة التعايش بين باكستان والحكم الشمولي"، الحوار المتمدن، (2008/2/25)، مأخوذ بتاريخ (2016/4/18)، متاح على الرابط التالي:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144613

3- شفيق شقير، " تاريخ حكم العسكر والمدنيين "، الجزيرة .نت، 2007/8/17 ، (مأخوذ بتاريخ 2016/4/16)، متاح على الرابط التالي :

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2007/8/17>

4- عبد الفتاح ماضي، " العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي"، موقع د/عبد الفتاح ماضي، 2014/4/24، (مأخوذ بتاريخ 2016/4/20)، و متاح على الرابط التالي:

الدراسات السابقة:

أولاً: المصادر الأولية.

- "دستور جمهورية باكستان الإسلامية عام 1973م".⁽¹⁾

قد ساعد هذا الدستور في الإطلاع على بعض المواد المتعلقة بالمؤسسة العسكرية، ومنها:

- المادة (232): والتي نصت على إنشاء مجلس أمن وطني ، وإعطاء الأحقية له في إصدار توصيات بإعلان حالة الطوارئ.
- المادة (245): وحددت مهام القوات المسلحة، ونصت على عدم اشتراك أفرادها في أي نشاط سياسي.

ثانياً المصادر الثانوية

- " قضية كشمير بين المواقف الإقليمية والتأثيرات الدولية ".⁽²⁾

تمحور تركيز هذه الدراسة حول القضية الكشميرية وأبعادها المختلفة، حيث تطرقت إلى توضيح مراحل التطور التاريخي للمنطقة، فتناولت الموقع الجغرافي والديموغرافي لها، وكذلك الخلفية الإستعمارية لقضية كشمير، بالإضافة لمراحل تطور القضية ، كما تناولت أيضاً الدور الذي لعبته الأمم المتحدة ، وما أصدرته من قرارات، ثم انتقلت إلى توضيح المواقف الإقليمية تجاه القضية، وكذلك الأطراف

⁽¹⁾ دستور جمهورية باكستان الإسلامية، عام 1973.

⁽²⁾ فلة عربي عودة، " قضية كشمير بين المواقف الإقليمية والتأثيرات الدولية " ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، عام 2011)

الداخلية، ثم تعرضت إلى دور كلاً من الهند، وباكستان، والصين تجاه القضية الكشميرية، وعملت على توضيح موقف القوى الغربية ، فعرضت لموقف كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي .

وبالتالي فقد أمكن الإستفادة من هذه الدراسة في محاولة الوقوف على أبعاد الحرب التي اندلعت بين كلاً من باكستان والهند حول الأراضي الكشميرية (1967م)، والتي انتهت بتوقيع هدنة بينهم ، مما انعكس بالتالي على الأوضاع الداخلية في باكستان.

• " الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية".⁽¹⁾

تدور هذه الدراسة حول الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية المصرية في التحولات السياسية في البلاد، ومن ثم فقد تناولت هذه الدراسة: الأصول التاريخية لنشأة المؤسسة العسكرية المصرية، ومراحل تطورها، بدايةً من نشأة الجيش المصري الحديث ، مروراً بنشأة تنظيم الضباط الأحرار وقيام ثورة 23 يوليو 1952م، وما تبعها من تدهور في الأوضاع السياسية والإقتصادية، ونتهاءً بدور المؤسسة العسكرية في عهد كلاً من محمد أنور السادات وحسني مبارك، كما تطرقت إلى المحددات الداخلية والخارجية لدور المؤسسة العسكرية، وعلاقة المؤسسة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في أحداث 25 يناير 2011م، بالإضافة إلى دورها في بنية النظام السياسي بعد أحداث 30 يونيو 2013م.

(1) محمد سمير الجبور، "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية"، رسالة ماجستير، (غزة: جامعة الأزهر، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، 2014)

وقد أمكن الإستفادة من هذه الدراسة من خلال محاولة التعرف على الاستراتيجيات التي تدير بها المؤسسات العسكرية الفترات التي تلي الانقلابات العسكرية، وكيف تعمل المؤسسات العسكرية على الحفاظ على امتيازاتها التي اكتسبتها خلال العقود السابقة لها ، والعمل على ضمان عدم المساس بها من قبل الحكومات المقبلة.

- "دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية".⁽²⁾

تناولت هذه الدراسة المراحل التاريخية المختلفة للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية منذ قيام الدولة العثمانية ، وصولاً لحكم حزب العدالة والتنمية للبلاد، كما عرضت لتجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، موضحاً لأهداف الحزب ومبادئه التي قام عليها ، بالإضافة إلى الدور الذي لعبه في إحداث تغييرات في الحياة السياسية، وما قام به من إصلاحات إقتصادية في البلاد، والسياسات الداخلية والخارجية التي اتبعها الحزب في إدارة شئون البلاد ، وما قام به من تعديلات دستورية عملت على تقليص دور المؤسسة العسكرية وصلاحياتها في الدولة.

وفقد استفيد من هذه الدراسة في الإطلاع على نظرية روستو 1963م، والتي صاغها ليفسر تدخل الجيش في الدولة والمجتمع ، حيث أوضح أن من عادة أي إنقلاب عسكري يحدث في أي دولة، أن يصدر البيان الأول من قيادته ليؤكد على أن الإنقلاب هو المسلك

(2) زيد أسامة أحمد الرحمانى، "دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية"، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013)

الطبيعي لتدخل الجيش في البلاد، وذلك لوضع حد للفوضى، والحفاظ على الدولة من الإنهيار، وقد أمكن تطبيق هذه النظرية على ما حدث من انقلابات عسكرية في باكستان.

• "الإنقلاب العسكري في باكستان عام 1958 وتولي محمد أيوب خان السلطة".⁽¹⁾

تدور هذه الدراسة حول الإنقلاب العسكري الذي قام به أيوب خان في باكستان عام 1958م، واستطاع من خلاله أن يسيطر على حكم البلاد ، فتبدأ الدراسة بعرض كيف خطط للإنقلاب، وكيف تم تنفيذه، وكيف استطاع أن يدير البلاد خلال فترة حكمه لها. وقد استفيد من هذه الدراسة في التعرف على تفاصيل الإنقلاب العسكري الذي قام به أيوب خان، واستطاع أن يطيح من خلاله بالحكم المدني القائم، بالإضافة إلى الدور الذي لعبه خلال فترة حكمه للبلاد (باعتباره رئيساً عسكرياً)، كما ساهمت في إلقاء الضوء على الأسباب التي أطاحت به من الحكم.

• " دور الهند في انفصال باكستان الشرقية عام 1971 وموقف الاتحاد السوفيتي منه".⁽²⁾

تطرقت هذه الدراسة إلى طبيعة الأوضاع- السياسية والإجتماعية والإقتصادية - التي كانت قائمة في باكستان الشرقية 1947م ، والتي لعبت دوراً كبيراً في انفجار الأزمة بين الهند وباكستان، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته الهند والذي أسهم في قيام جمهورية بنغلاديش، كما تطرقت أيضاً إلى موقف الإتحاد السوفيتي الداعم للهند والبنغال، والذي أدى إلى ظهور جمهورية بنغلاديش.

وقد أستفيد من هذه الدراسة في التعرف على أبعاد الحرب التي اندلعت بين كلاً من الهند وباكستان، والتي انتهت بقيام دولة بنغلاديش.

(1) أحمد محمد طنش الشويلي، علاء عباس نعمة الصافي، "الإنقلاب العسكري في باكستان عام 1958 وتولي محمد أيوب خان السلطة"، مجلة الباحث، المجلد 13، العدد 6 (2014).

(2) خولة طالب لفته، " دور الهند في انفصال باكستان الشرقية عام 1971 وموقف الاتحاد السوفيتي منه"، مجلة دراسات تاريخية، العدد 19 (2015).

• "النظام الانتخابي والتحول الديمقراطي في باكستان".⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة دراسة نظرية للنظم الانتخابية في العالم، وعملت على تحليل النظام الانتخابي في باكستان، وعرضت لأهم التحديات التي واجهته، ثم انتقلت إلى الحكم العسكري في باكستان، وكيف أسهم في بطء عملية التحول الديمقراطي بها، مما أثر على النظام الانتخابي بصفة خاصة، والمشاركة السياسية بصفة عامة في البلاد.

وقد أمكن الإستفادة من هذه الدراسة في محاولة الوقوف على الطبيعة المميزة للعلاقات المدنية العسكرية في باكستان، وكيف أثرت على الاستقرار السياسي، وعملية التحول الديمقراطي بها.

• "موريتانيا بين الإنقلاب العسكري والحكم المدني".⁽²⁾

تناولت هذه الدراسة تأصيلاً نظرياً لدور المؤسسات العسكرية، كما تناولت أشكال العلاقات المختلفة التي تنشأ بين الجيش والدولة في الدول العربية، ثم انتقلت إلى موريتانيا فعرضت لحقبتين الحكم المدني بها، وكذلك مراحل الحكم العسكري التي شهدتها موريتانيا.

وقد أمكن الإستفادة من هذه الدراسة من خلال التعرف على الأدوار المباشرة وغير المباشرة التي تلعبها المؤسسات العسكرية في محاولاتها لفرض سيطرتها على الدولة.

(1) أماني خضير، "النظام الانتخابي والتحول الديمقراطي في باكستان"، مجلة جيل الدراسات والعلاقات الدولية، العدد الثاني (مايو 2015).

(2) هيفاء أحمد محمد، "موريتانيا بين الإنقلاب العسكري والحكم المدني"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 42 (2009).

• " المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على النظام السياسي في باكستان 1999-2009".⁽¹⁾

تناول هذا البحث مجموعة من التفاعلات الداخلية والخارجية التي تؤثر في عمل النظام السياسي واستقراره في باكستان، فعلى الصعيد الداخلي تناول المؤسسة العسكرية، والأحزاب السياسية، والقضاء، باعتبارهم أهم القوى التي تؤثر في السياسة الداخلية في باكستان، أما على الصعيد الخارجي فقد تطرق إلى التحالف الباكستاني مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب، كأحد أهم المتغيرات الخارجية التي تؤثر على استقرار الشأن الداخلي في باكستان.

وقد استفيد من هذا البحث في التعرف على الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على باكستان لكي تكون داعماً لها في حربها على الإرهاب في أفغانستان، وإلقاء الضوء على الدور الذي لعبه "برويز مشرف" في محاولته لتجريد الدولة من أي طابع ديني، بالإضافة إلى التعرف على أبعاد الأزمة التي دارت بين كلاً من مشرف والمؤسسة القضائية خلال فترة حكمه.

• "التطورات السياسية في باكستان بعد الانتخابات العامة 2008".⁽²⁾

(1) نادية فاضل عباس فضلي، "المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على النظام السياسي في باكستان 1999-2009"، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 3 (2012).

(2) ستار جبار علاي، "التطورات السياسية في باكستان بعد الانتخابات العامة 2008"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 40 (2009).

يتمحور تركيز هذه الدراسة على الأوضاع السياسية في باكستان فيما قبل الإنتخابات العامة 2008م ، وما شملته من مواجهات بين النظام الحاكم والمجتمع المدني ، وكذلك إلى تزايد حدة المواجهة مع التنظيمات الإسلامية، ثم انتقلت إلى الأوضاع السياسية فيما بعد الإنتخابات العامة ، وما ترتب عليها من نتائج، وانتهت الدراسة بوضع تصورات حول مستقبل النظام السياسي في باكستان.

وقد أمكن الإستفادة من هذه الدراسة في محاولة فهم الأوضاع السياسية في فترة حكم " برويز مشرف"، وكيف تعامل مع التحديات التي واجهته، وكذلك الضغوط التي خضع لها من الولايات المتحدة لإجباره على المشاركة في حريها على الإرهاب في أفغانستان.